الأمم المتحدة

UNW/2011/12

Distr.: General
2 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية لعام ٢٠١١

٥-٧ كانون الأول - ديسمبر ٢٠١١

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

تقديرات الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقديرات الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (UNW/2011/11)، التي تقترح فيها الهيئة ميزانية مؤسسية لفترة السنتين بمبلغ (إجماليه) ١٤٠,٨ مليون دولار. وفي أثناء النظر في الميزانية المؤسسية المقترحة اجتمعت اللجنة مع وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد وممثلين آخرين أمدوها بمزيد من المعلومات والإيضاحات.

٢ - وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لديها مصدرين للتمويل هما: (أ) الميزانية العادية وسوف يجري في سياقها توفير الموارد اللازمة لخدمة العمليات الحكومية الدولية المعيارية؛ و (ب) التبرعات وسوف يُستعان بها في توفير الموارد اللازمة لخدمة العمليات الحكومية الدولية التنفيذية والأنشطة التنفيذية. وأوصت اللجنة الاستشارية،

* UNW/2011/L.3.

061211 061211 11-62008 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في الباب ١٧ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/66/7) بالموافقة على رصد مبلغ في الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ قدره ٩٠٠ ٨٣٦ ١٤ (قبل إعادة تقدير التكاليف) تحت بندي الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف اللازمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويُتوقع أن تبلغ قيمة التبرعات ٧٠٠ مليون دولار بانخفاض عن المبلغ الذي كان متوقعا من قبل وقدره ٩٠٠ مليون دولار، الأمر الذي يعزى إلى الأحوال الاقتصادية السائدة على الصعيد العالمي.

ثانيا – الميزانية المؤسسية المقترحة

٣ – تذكر اللجنة الاستشارية بأنها نظرت في الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١١ وقدمت بشأنها تقريرها الوارد في الوثيقة UNW/2011/4. وأحاط المجلس التنفيذي للهيئة علما بتقرير اللجنة ووافق على تخصيص مبلغ (إجماليه) ٥١,٥ مليون دولار للميزانية المؤسسية لعام ٢٠١١ (المقرر ١/٢٠١١). ومن ثم تشكل تقديرات الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أول مقترح ميزانية مؤسسية للهيئة يغطي فترة سنتين. **ولما كانت الميزانية المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ هي أول ميزانية مقترحة للهيئة تغطي فترة سنتين، فهي ترسي في تقدير اللجنة الاستشارية الأساس لميزانيات هيئة الأمم المتحدة للمرأة التالية.**

٤ – ولقد أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الميزانية المقترحة وفقا لمنهجية الميزنة المنسقة القائمة على النتائج وتصنيف التكاليف، وهي المنهجية المستخدمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع فارق واحد يتصل بالولاية المسندة تحديدا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ألا وهي قيادة وتنسيق وتعزيز جهود المساءلة عما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أعمال لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المناصب القيادية في الميدان خصصت بالتالي، في جانب منها، لمهمة التنسيق بدلا من أن تخصص بالكامل للإدارة. وأحيطت اللجنة علما، ردا على استفسار منها، بأن تكاليف موظفي شؤون العمليات في المراكز الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية والمكاتب القطرية تخصص بالكامل للأنشطة الإدارية. بيد أنه نتيجة للولاية المحددة آنفة الذكر يخصص ٥٠ في المائة من وقت مديري المراكز الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية والمكاتب القطرية للإدارة وتخصص نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية للتنسيق على صعيد الأمم المتحدة، وتفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن تطبيق منهجية الميزنة المنسقة وتصنيف التكاليف سيستلزم تعديل نظامها المالي وقواعدها المالية. ولقد سبق وأن نظرت اللجنة في النظام المالي والقواعد المالية المقترحة للهيئة وقدمت تقريرا بهذا الشأن (UNW/2011/7).

ويُذكر أنه ستتم موافاة المجلس التنفيذي بالتعديلات المقترحة لينظر فيها في دورته السنوية لعام ٢٠١٢.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قيدت في ميزانيتها المؤسسية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ إيرادات بمبلغ ٨,٤ مليون دولار لتصل إلى مبلغ صافيه ١٣٢,٣ مليون دولار من مبلغ إجماليه ١٤٠,٨ مليون دولار (انظر UNW/2011/11، خطة الموارد). وأحيطت اللجنة علما، ردا على استفسار منها، بأن الإيرادات البالغ قدرها ٨,٤ مليون دولار تمثل تكاليف الدعم المستمدة من تبرعات مخصصة لأغراض معينة يتوقع أن تصل قيمتها إلى ٣٥٠ مليون دولار. وأحيطت اللجنة علما كذلك بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تطبق معدلا لتكاليف الدعم نسبته ٧ في المائة وهو المعدل نفسه المعمول به في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ضوء التبرعات آنفة الذكر المقدر أن تكون بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار ستترجم تلك النسبة إلى مبلغ قدره ٢٢,٨ مليون دولار يمثل إيرادات متأتية من تكاليف الدعم. وأحيطت اللجنة علما إنه لم يقيد في الميزانية المؤسسية المقترحة سوى ٨,٤ مليون دولار توخيا للحيطة والحذر حيث أن المستوى الفعلي للموارد الخارجة عن الميزانية يرهن بالتبرعات الواردة وأداء البرامج وإدارة المخاطر.

٦ - واللجنة الاستشارية لا تعترض على استخدام أي اعتماد "صاف" إلا أنها تلاحظ في الوقت نفسه أن معظم الإيرادات المتوقعة لم تستعمل في معادلة الميزانية. ومن رأي اللجنة أنه يلزم موافاة المجلس التنفيذي مباشرة بتفسير آخر لسبب عدم رصد حصة أكبر من الإيرادات الآتية من خارج الميزانية لتغطية تكاليف الميزانية المؤسسية. وتطلب اللجنة موافاة المجلس أيضا، في حالة ورود أرصدة الإيرادات، بتفسير للكيفية التي ستوظف بها تلك الإيرادات وللدور الذي سيؤديه المجلس التنفيذي، إن كان له دور، في تلك العملية.

٧ - وترى اللجنة الاستشارية، أيضا، أنه كان من المفروض أن تحدد تكاليف الدعم بأكملها على نحو واضح في الميزانية المقترحة، وتوصي بعضها في الميزانيات القادمة بمزيد من الوضوح والشفافية.

٨ - وتفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن الميزانية المؤسسية المقترحة تمثل ١٩,١ في المائة من مجموع مواردها وأن الأنشطة الإنمائية تحظى بالنصيب الأكبر من الموارد. وفي هذا الصدد تُذكّر اللجنة الاستشارية بأن مقترح الميزانية المؤسسية للهيئة لعام ٢٠١١ يوفر ضمانات بأن الميزانية المؤسسية لن تتجاوز على الإطلاق ١٦ في المائة من مجموع الموارد المضمونة في أي وقت بعينه (انظر UNW/2011/3، الفقرة ٧)، ويؤكد أن تطبيق منهجية التصنيف المتبعة

في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان من شأنه أن يمنح الإدارة نسبة ١٠ في المائة من مجموع الموارد المستخدمة (انظر UNW/2011/3، الفقرة ٣٥). وتذكّر اللجنة، أيضا، بأنها كانت قد تساءلت عن مدى صحة النهج الذي يؤسس للميزانية على مدى توافر الموارد وذلك باستخدام نسبة معينة بدلا من الاستناد إلى احتياجات يمكن الاستدلال عليها (انظر UNW/2011/4، الفقرة ١١). ومع ذلك، تشجع اللجنة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على كفالة ألا تتجاوز الميزانيات المؤسسية مستقبلا نسبة ١٦ في المائة من مجموع الموارد.

ثالثا – قوام الملاك الوظيفي الميداني

٩ – في حزيران/يونيه ٢٠١١، صادق المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ وأولوياتها البرنامجية ألا وهي: (أ) زيادة مشاركة المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية؛ (ب) زيادة استفادة المرأة من سبل التمكين الاقتصادي والفرص الاقتصادية؛ (ج) منع العنف ضد النساء والفتيات؛ (د) زيادة اضطلاع المرأة بأدوار قيادية في مجالات السلام والأمن والاستجابة الإنسانية؛ (هـ) تعزيز إمكانيات وفاء الخطط والميزانيات بمقتضيات تحقيق المساواة بين الجنسين؛ (و) توفير الدعم اللازم لوضع مجموعة شاملة من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٠ – وعلى إثر تقييم أجري في مستهل عام ٢٠١١ لقوام الملاك الوظيفي الميداني وتناول الخدمات المقدمة على الصعيد القطري لكفالة إحراز نتائج أفضل، تم إعداد هيكل لقوام الملاك الوظيفي الأساسي اللازم للمكاتب القطرية. ويتألف الهيكل المقترح من ممثل دولي واحد (برتبة ف–٥ أو مد–١) وموظف برامج واحد وموظف فني وطني لشؤون العمليات، ومساعد إداري وطني وقد يضم سائقا/كاتبا واحدا. وتنفيذا للأولويات الاستراتيجية ولنتائج تقييم الملاك الوظيفي الميداني، تقترح الهيئة أيضا، زيادة نسبتها ٣٠ في المائة عن الميزانية المؤسسية لعام ٢٠١١ التي أخذ فيها بنظام السنتين، بهدف تدعيم المشاركة في الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري وتعزيز فعالية وكفاءة أداء البرامج ووظائف الإدارة والدعم. وتبعا لذلك، رصدت في الميزانية المؤسسية المقترحة اعتمادات لما يلي:

(أ) القيام على مراحل بإضافة وجود للهيئة في ٢١ بلدا – ١١ في عام ٢٠١٢ و ١٠ في عام ٢٠١٣ – وذلك بقوام أولي قدره ثلاث وظائف في كل منها؛

(ب) تعزيز الوجود القائم حاليا في ١٧ بلدا بقوام أساسي يتراوح بين ٤ و ٥ وظائف أوصي بها في تقييم قوام الملاك الوظيفي الميداني؛

(ج) إنشاء مركز إقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى.

١١ - ووفقا للميزانية المقترحة سيصبح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجود في ٥٥ بلدا بحلول نهاية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن وجود الهيئة في ٥٥ بلدا يشمل: (أ) الوجود الإضافي المقترح إنشاؤه في ٢١ بلدا؛ (ب) المركز الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا؛ (ج) الوجود القائم حاليا في ١٧ بلدا؛ (د) المراكز الإقليمية القائمة حاليا وعددها ٥ مراكز؛ (هـ) المراكز دون الإقليمية القائمة حاليا وعددها ١١ مركزا. وأحيطت اللجنة علما، ردا على استفسار منها، بالمعايير التي تحكم إنشاء وجود للهيئة في أي بلد وهي كما يلي: (أ) أن تطلب الحكومة الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري ذلك؛ (ب) أن يجري تحليل للمسائل الرئيسية من قبيل حالة النساء والفتيات ومدى انعدام المساواة وحالة الأمن والتنمية في البلد يؤيد الحاجة إلى إنشاء وجود قطري؛ (ج) ألا ينطوي الوجود القطري على أي ازدواجية مع الجهود الأخرى المبذولة على أرض الواقع. وأحيطت اللجنة علما أيضا بأنه لا يوجد نموذج موحد يطبق وأن تكوين المكاتب يختلف تبعا لدرجة تعقيد الحالة أو البرنامج.

١٢ - واستنادا إلى تقييم قوام الملاك الوظيفي الميداني، تعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة إطلاق مبادرة لضمان الفعالية التنظيمية يجري في سياقها استعراض الموارد البشرية وتجميع الموارد بهدف تحسين سير العمل والعمليات التنفيذية. وسيجري أيضا، استعراض البنية الإقليمية لاستجلاء أوجه القصور في الخدمات المقدمة على صعيد المقر وعلى الصعيدين القطري والإقليمي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن نتائج هاتين المبادرتين قد يُلمس أثرها في الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. **وترجو اللجنة أن تشهد نتائج هاتين المبادرتين وتلمس أثرها إن كان لها أثر، في ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.**

رابعا - الموارد المتعلقة بالوظائف

١٣ - يُقترح، بالنسبة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ١٣٩ وظيفة جديدة: ١٠٢ منها في الميدان و ٣٧ في المقر. ومن بين الوظائف الميدانية المقترحة البالغ عددها ١٠٢ وظيفة ١٩ وظيفة تمثل تحولا في مصدر التمويل من الميزانية البرنامجية إلى الميزانية المؤسسية. ويقترح إنشاء وظيفة جديدة برتبة مد-١ ليشغلها رئيس المركز الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا على أن يُعاد في الوقت نفسه تصنيف وظيفة برتبة ف-٥ إلى الرتبة مد-١ ليرأس شاغلها مكتب المحيط الهادئ الكائن مقره في فيجي. ومن الوظائف المقترحة للمقر وعددها ٣٧ وظيفة، يقترح تخصيص وظيفة جديدة برتبة مد-١ لرئاسة القسم الجديد المعني بالقيادة والحوكمة. وسوف

يركز القسم آنف الذكر على النهوض بالقيادات السياسية النسائية وبمشاركة المرأة وعلى تعزيز الحقوق الجنسانية بوصفها من حقوق الإنسان.

١٤ - ولقد لاحظت اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق أن المقترحات المتعلقة بالوظائف المدرجة في الميزانية المؤسسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تستند بما فيه الكفاية إلى مؤشرات عبء العمل وطلبت تضمين مشاريع الميزانيات مستقبلا مبررات ذلك (انظر UNW/2011/4، الفقرة ١٩). وتلاحظ اللجنة أن الميزانية المؤسسية المقترحة لا تتضمن المبررات التي تسوغ إنشاء أي من الوظائف الجديدة المقترحة. **وتكرر اللجنة تأكيد ما طلبته من أن تتضمن مشاريع الميزانيات مستقبلا مبررات وافية للوظائف المطلوبة.**

١٥ - وفيما يتعلق بالوظائف التي كانت موجودة لدى الكيانات الأربعة المنفصلة السابقة، تفيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن ٩٣ في المائة من تلك الوظائف كان لها محل لديها وقد تم استيعابها. وأحيطت اللجنة الاستشارية علما، بناء على استفسار منها، بأن الوظائف المتبقية ونسبتها ٧ في المائة إما أعيد تصنيفها إلى رتبة أعلى أو لم يجر استيعابها لمغايرتها إلى حد كبير للمهام المطلوب أداؤها. وتم إدراج تلك الوظائف في عملية الاختيار على أساس المسابقات.

خامسا - الموارد غير المتعلقة بالوظائف

١٦ - يقترح أيضا، أن يخصص، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف مبلغ قدره ٣٦ مليون دولار يشمل تكاليف استئجار الحيز المكتبي وسداد تكاليف خدمات الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحسين تكنولوجيات المعلومات والسفر والأمن وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتعكس الميزانية المقترحة نقصانا كان متوقعا بسبب انخفاض تكاليف وحدات الحيز المكتبي وتقليص نفقات التشغيل العامة.

سادسا - الخلاصة

١٧ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه لم ترد في مشروع مقرر المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعلق بالميزانية المؤسسية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أي إشارة إلى تقرير اللجنة (انظر UNW/2011/11، الفقرة ٧٨)، مما يتناقض مع ممارسة المجلس السابقة التي يستدل عليها من مقرره المتعلق بالميزانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١١ (المقرر ٢٠١١/١) الذي أحاط فيه علما بتقرير اللجنة. **وتأمل اللجنة أن يأخذ المجلس التنفيذي هذا التقرير في الاعتبار في مداولاته بشأن الميزانية المؤسسية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.**

١٨ - وتسلم اللجنة الاستشارية بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعدت مقترحا لأول ميزانية مؤسسية تخصها وتغطي فترة سنتين، يفوق في واقعيته التوقعات السابقة حيث روعيت فيه الظروف الاقتصادية العصيبة والأثر الذي يمكن أن ينال من مستوى التبرعات من جرائها. وتوصي اللجنة بالموافقة على الميزانية المؤسسية المقترحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.